جـــامعة مولـود معمـري تيـزي وزو

كليــة الحقـوق والعلـوم السيـاسية

قســـم الحـقوق

بالتعاون مع مخبر العولمة والقانون الوطني

LAMOD
laboratoire de recherche

في إطار مشرع بحث PRFU : حرية الاستثمار والتجارة في الجزائر بين التكريس الدستوري لسنة 2016 والواقع الاقتصادي

نظمت

ملتقى وطني حضوري/ افتراضي عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد حول:

الاليات القانونية لتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر

يوم 15فيفري 2024

الرئيس الشرفي للملتقى: البروفيسور: بودة أحمد، رئيس جامعة تيزي وزو

مدير الملتقى: البروفيسور: إقلولي محمد، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

مديرة المخبر-رئيسة فرقة البحث: البروفيسور: صبايحي ربيعة

رئيسة الملتقى: د.حابت أمال

إشكـــالية اليوم الدراسي:

تنفرد الجزائر بمقوماتها الطبيعية بفضل ما حباها الله تعالى من طبيعة خلابة تضم تنوع جيواستراتيجي ،بدءا بمساحتها الشاسعة وتضاريسها المتعددة التي تقف شاهدة على التميز الذي تزخر به ولتشكل متحفا طبيعيا بسواحلها الممتدة وبكثبانها الرملية وبهضابها الصخرية وسيولها الحجرية وسلاسل جبالها وتلالها، و واحاتها و وديانها ، ناهيك عن الزخم الهائل من التقاليد والعادات والثقافات واثار الحضارات القديمة الى جانب مناخها المعتدل....الخ ، و التي تشكل في مجملها دعما لمنتوج سياحي واعد من شأنه أن يؤهلها لأن تكون وجهة سياحية ومقصدا للسياح من الدرجة الأولى إذا ما تم استغلالها استغلالا أمثلا، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال النهوض بالإستثمار السياحي .

الاستثمار السياحي يعد متغيرا اقتصاديا مهما لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال ما يلعبه في الحياة الاقتصادية لأي بلد، فالقطاع السياحي اليوم يعد أكبر القطاعات المزودة بالخدمات عبر العالم واكثرها حركية ، كما أضحى الإستثمار فيه مصدرا مهما من مصادر الدخل بالعملة الصعبة وخلق فرص العمل وزيادة الدخل الوطني، هذا بالإضافة إلى مساهمته في تثمين موارد الجماعات المحلية لتمكينها من النهوض بمتطلبات التنمية المحلية وخدمة مواطنيها، ومن ثمة دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدولة.

على ذلك، حاولت الجزائر من خلال ترسانة من القوانين تعزيز القطاع السياحي واعطائه المكانة الحقيقية له عبر فتح فرص لتشجيع الاستثمار في هذا المجال سواء من قبل الجهات الحكومية أو المستثمرين الخواص ،الا انها لم تستطع بلوغ الاهداف المرجوة من هذا القطاع الهام مقارنة بمثيلتها من الدول المجاورة ، فلازالت تصارع من اجل اكتساب مكانة في السوق الدولية للسياحة .

و المتتبع لمسار سياسة الاستثمار السياحي بالجزائر يدرك أنه رغم الاهتمام الذي أولته الدولة لقطاع السياحة منذ الاستقلال ، وسنها العديد من التشريعات أهمها القوانين : رقم03 -01 و رقم03-02 و رقم03-03 المتعلقة بالسياحة ومراسيمها التنفيذية ، الى جانب تشريع الاستثمار قانون رقم 22-18 الذي يهدف إلى تحديد القواعد التي تحكم الاستثمار و حقوق المستثمرين والتزاماتهم وكذا الأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، و من

خلال كذلك تعزيز صلاحياتها و التي ستسمح لها بلعب دور مهم في مرافقة المستثمرين، الى جانب تبنيها في السنوات الأخيرة لمخطط توجيهي للتهيئة السياحية كجزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030، الا ان الإستثمار السياحي بقي يواجه عديد المعوقات ولم يرقى للمستوى المطلوب.

وعليه، وامام هذه المعطيات نتساءل *: كيف يمكن النهوض بالسياحة في الجزائر وبالتالي التشجيع على الاستثمار فيها؟*

محـــاور الملتقى:

المحور الأول: الاطار القانوني النظري للاستثمار السياحي في الجزائر.

- **مفهوم الاستثمار السياحي(تعريفه، متطلباته، خصائصه، اهدافه، مجالاته).**
- **مؤسسات تنظيم قطاع الاستثمار السياحي ومهامها.**
- **ا لقوانين المنظمة للاستثمار السياحي في الجزائر**

المحور الثاني: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

- **مقومات وعوامل الجذب السياحي (الخصوصيات الجغرافية، والثقافية .....الخ ودورها في الاستقطاب السياحي)**
- **الضمانات والامتيازات والحوافز للمستثمرين في مجال السياحة.**
- **تحديات ومعوقات ترقية الاستثمار السياحي**

المحور الثالث: مستقبل الاستثمار السياحي في الجزائر

- **الحلول المقترحة لتطوير قطاع السياحة في الجزائر .**
- **الآليات القانونية لترقية الإستثمار السياحي .**
- **حتمية الاقتداء بالنماذج العالمية للاستثمار السياحي**

أهداف الملتقى:

يرمي الملتقى الوطني إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

_ إثراء الإطار النظري للإستثمار السياحي.

_ إبراز دور السياحة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

_ دراسة واقع وآفاق الاستثمار السياحي وإبراز أهمية عناصر الجذب السياحي

_ تقييم النصوص القانونية ومدى مساهمتها ومسايرتها لتنمية القطاع السياحي .

_ تشخيص وتحليل تحديات ومعوقات الإستثمار السياحي.

_ تقديم الحلول العملية لتطوير الاستثمارات السياحية وترقية السياحة.

اللجنة العلمية:

رئيس اللجنة العلمية: د. ارتباس نذير

أعضاء اللجنة العلمية:

1. **اد. اقلولي محمد.....جامعة مولود معمري تيزي وزو.**
2. **اد .تاجر محمد.....جامعة مولود معمري تيزي وزو**
3. **أد.صبايحي ربيعة .....جامعة مولود معمري تيزي وزو**
4. **اد.سي يوسف كجار حورية.....جامعة مولود معمري تيزي وزو**
5. **ا د.ولدرابح اقلولي صافية.....جامعة مولود معمري تيزي وزو**
6. **اد.سعيداني جقجيقة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو**
7. **اد. امازوز لطيفة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو**
8. **اد. ارزيل كاهنة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو**
9. **اد. شيخ ناجية.....جامعة مولود معمري تيزي وزو**
10. **اد. ايت وازوزينة. .....جامعة مولود معمري تيزي وزو**
11. **ا د.حسان نادية.....جامعة مولود معمري تيزي وزو**
12. **نبالي معاشو فطة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو**
13. **ا د.زايدي حميد .....جامعة مولود معمري تيزي وزو**
14. **ا د...يسعد حورية.....جامعة مولود معمري تيزي وزو**
15. **ا د ..كايس شريف.....جامعة مولود معمري تيزي وزو**
16. **ا د حمليل نوارة..... جامعة مولود معمري تيزي وزو**
17. **ا د. حمادوش أنيسة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو**

18. ا د. فتحي وردية.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
19. اد أيت قاسي حورية.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
20. د.بلميهوب عبد الناصر.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
21. د.ايت ساحد كهينة .....جامعة مولود معمري تيزي وزو
22. د .ايت مولود سامية.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
23. د.زورورو ناصر.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
24. د. تدريست كريمة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
25. د.عبد الدايم سميرة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
26. د. حابت أمال.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
27. د. عيلام رشيدة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
28. د. بن نعمان فتيحة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
29. د. مواسي لعلجة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
30. د.اوشن ليلى.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
31. د ..حرير احمد .....جامعة سيدي بلعباس
32. اد. حزام فتيحة.....جامعة بومرداس
33. د.حامل صليحة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
34. د .القبي حفيظة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
35. د. قنيف غنيمة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو.
36. د. دحماني فريدة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو

<u>رؤساء اللجنة التنظيمية</u>: د. دحماني فريدة

د. قونان كهينة

أعضاء اللجنة التنظيمية:

1. د.بوخرس بلعيد.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
2. د.اقرشاح فاطمة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
3. د.دراني ليندة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
4. د .حدوش وردية.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
5. د. ايت يوسف صبرينة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
6. د. اعراب كميلة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
7. د .ماديو ليلى.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
8. د. بن طالب ليندة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
9. د .سليماني حميدة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
10. .لحراري وبزة .....جامعة مولود معمري تيزي وزو
11. تيتوش راضية.....جامعة مولود معمري تيزي وزو
12. ياحي ليلة.....جامعة مولود معمري تيزي وزو

ملخصات مدخلات الملتقى الوطني حول:

الاليات القانونية لتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر

المداخلة 1 : الاستثمار السياحي بديل اقتصادي في ظل تحفيز الاستثمار خارج قطاع المحروقات

الاسم واللقب: حابت امال

الوظيفة: استاذة

الدرجة العلمية: استاذة محاضرة أ

المؤسسة المستخدمة:جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية تيزي وزو

الايميل: habet_amel@yahoo.fr

الملخص : الاستثمار السياحي هو توظيف اموال في قطاع السياحة بجميع مكوناته المادية كالفنادق والمرافق السياحية بجميع الكفاءات البشرية الممارسة للنشاط السياحي ، وقد اهتمت مختلف الدول بهذا المجال لانه يسمح بجذب عملة صعبة والتشغيل و على ذلك، حاولت الجزائر بدورها تطوير هذا القطاع من خلال ترسانة من القوانين لتعزيز القطاع واعطائه المكانة الحقيقية له عبر فتح فرص لتشجيع الاستثمار فيه سواء من قبل الجهات الحكومية أو المستثمرين الخواص ،لتتمكن به من النهوض بالاقتصاد و المساهمة في انعاشه بالموازاة مع المصادر الطاقوية، وعليه نتساءل في هذا العمل عن المؤشرات الايجابية التي تؤهل للاستثمار السياحي في الجزائر مع عرض السلبيات ومحاولة ايجاد حلول لها .

المداخلة 2 : آليات تمكين الاستثمار السياحي في الجزائر : بين الحوافز والحواجز

الاسم واللقب: أ.د. صبايحي ربيعة

الوظيفة: أستاذة

الدرجة العلمية: استاذ التعليم العالي

المؤسسة المستخدمة: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو

الايميل: rabea.sbaihi@gmail.com

الملخص: سعت الجزائر منذ تبنيها اقتصاد السوق –في التسعينات- تدريجياً نحو تغيير بنية اقتصادها وكذا وتوسيع موارد الخزينة العمومية من خلال تقليص وزن المحروقات في بنيتها الاقتصادية وتنويع مختلف القطاعات الاقتصادية تجاوبا مع مزايا استراتيجية التنويع الاقتصادي على التوازنات الاقتصادية، ومن هذا القبيل اتجهت الأنظار نحو العقار السياحي من خلال التخطيط له بأحسن الاستراتيجيات للنهوض به واستغلاله بأحسن الأشكال التي تجعل الجزائر من بين أرقى الوجهات السياحية في العالم وقبلة سياحية رائعة بحكم ما تزخر به من مقومات طبيعية وأثرية.

صدرت العديد من النصوص القانونية في الجزائر لحماية مناطق التوسع السياحي والنهوض بالقطاع ككل، منح من خلالها المشرع العديد من الامتيازات القانونية والجمركية والجبائية للراغبين في الاستثمار في هذا المجال، وهو ما يعبر عن إرادة المشرع في التمكين والتحفيز بقوة للاستثمار في القطاع السياحي، إلاّ أنّ هذه الإرادة لتجسيدها على أرض الواقع من أجل تنمية هذا القطاع وترقيته تعترضها العديد من الحواجز والمعوقات التي تحول دون الوصول إلى الهدف النهائي من كل استراتيجية تمّ تهيئتها من أجل النهوض بهذا القطاع الذي مازال رهين عدّة عراقيل تحول دون استقطاب المستثمر وطنياً كان أو أجنبياً وهو ما أثر سلباً على نموه وأفقد الجزائر موردا هاماً من العملة الصعبة جديرة بتغطية مطالب اقتصادية واجتماعية حيوية، تواجد هذا القطاع بين مجموع الحوافز المكرسة قانونا وجملة من الحواجز في واقع المبادرة للاستثمار في هذا القطاع يدفعنا الى التساؤل التالي: **هل أنّ النصوص القانونية التي كرّسها المشرع الجزائري في سبيل النهوض بالقطاع السياحي كفيلة بجلب المستثمرين وتحفيزهم للاستثمار في هذا القطاع، ثمّ التساؤل عن قدرة هذه الحوافز في تجاوز العقبات العملية التي تعترض سبيل هؤلاء المستثمرين ؟**

المداخلة 3: نظرة استشرافية للاستثمار السياحي في الجزائر

الاسم واللقب: أوشن ليلى.

الوظيفة: استاذة

الدرجة العلمية: أستاذة محاضرة قسم أ

المؤسسة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

الايميل:lila.ouchene@ummto.dz

الملخص: أصبحت السياحة اليوم من القطاعات المهمة والحيوية التي تعوّل عليها الدول في اقتصادها ورفع مداخيلها من العملة الصعبة، يتجلى ذلك من خلال اعتماد العديد منها على السياحة كقطاع بديل للمحروقات كما أن هذا القطاع يلعب دور بارزا في شق طريق التنمية الاقتصادية، فالاستثمار في القطاع السياحي يدفع العديد من القطاعات الأخرى الى النهوض والإقلاع الاقتصادي الذي تصبو إليه الجزائر في الآونة الأخيرة، لكن للأسف ما نلاحظه هو عدم الاهتمام الجاد بهذا القطاع من طرف السلطات العامة فهناك العديد من لعراقيل التي تقف كعائق اما تفعيل الاستثمار في القطاع السياحي، لذلك وجب اليوم مع التقلبات الموجودة في أسعار النفط على مستوى العالم التنويع في الاقتصاد الوطني، وترقية الاستثمار السياحي اكثر من أي وقت مضى، لانه يشكل فعلا فرصة ينبغي اغتنامها لأنّنا نملك ثروة سياحية نائمة، فمن هذا المنطلق نناقش واقع وافاق الاستثمار السياحي في الجزائر، سنقف على العراقيل التي جعلت السياحة الجزائرية لا تأخذ مكانتها الحقيقة والعمل على تجسيد الإصلاحات في أرض الواقع ؟

المداخلة 4 : استحداث الوكالة الوطنية للعقار السياحي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 23-489 لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر

الاسم واللقب :اقلولي ولدرابح صافية
الدرجة العلمية: استاذ التعليم العالي
المؤسسة المستخدمة:كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو

الاسم واللقب: عيلام رشيدة
الدرجة العلمية: أستاذة محاضرة أ
المؤسسة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري

البريد الالكتروني: safia.iglouli24@gmail.com
رقم الهاتف النقال: 0775157887 - 0559189060

ملخص المداخلة:

تحقيقا لمناخ استثمار يسوده التكامل والفعالية وفي إطار ترقية وتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، قامت الجزائر بإصلاحات مست في العمق نواحي عدة وذلك باتخاذ آليات منها المعاملة الإدارية للتسيير الحسن للعقار السياحي . و قصد النهوض بهذا القطاع وتطويره ليكون مصدرا لموارد مالية تضاف إلى الموارد المالية الأخرى المختلفة و ليتماشى ومتطلبات السوق العالمية التي تعد من اكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني.

على هذا الأساس استحدث المشرع الجزائري أجهزة إدارية متنوعة تتكفل بتأطير العقار السياحي من خلال تنظيمه وضبطه ، وهذا بموجب مختلف قوانين الاستثمار الصادرة عقب مرحلة الإصلاحات ، لاسيما الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار والملغى بموجب القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار و الملغى جزئيا بموجب المادة 40 من القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار ، هذا الأخير استحدث جملة من الأنظمة الخاصة هدفها النهوض بالاقتصاد الوطني و التي تضمنت نظاما تحفيزيا لقطاعات استثمارية ذات الأولوية ومنها قطاع السياحة الذي استفاد من هذا النظام. كما نسجل وأيضا صدور القانون رقم 23-17 الذي يحدد شروط وكيفية منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية والذي استتبع بمجموعة من المراسيم التنظيمية المندرجة في إطار تطبيق القانون رقم 23- 17.

في هذا الإطار أيضا صدر المرسوم التنفيذي رقم 23-489 الذي استحدث الوكالة الوطنية للعقار السياحي و هو من بين المراسيم الخمسة التي تندرج في إطار تطبيق القانون

رقم 23 - 17 خاصة إذا علمنا أن العقار كان من بين المعوقات الأساسية التي تواجه الاستثمار عموما و الاستثمار السياحي على الخصوص . وباعتبار الوكالة الوطنية للعقار السياحي آلية قانونية أو أداة لتنفيذ السياسة الوطنية في مجال تهيئة العقار السياحي وكونها مرآة للسياسة ألاقتصادية المنتهجة في الجزائر الهادفة إلى تنويع المداخيل بالعملة الصعبة من خلال إيجاد قطاعات بديلة لقطاع المحروقات ومنها الاستثمار في القطاع السياحي والذي يخلق الثروة بامتياز ، وعليه نتساءل من خلال هذه الورقة العلمية عن فعالية الوكالة الوطنية للعقار السياحي و دورها في تسيير و حماية العقار السياحي محاولين إبراز ذلك من خلال تحديد الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية للعقار السياحي (أولا) ثم تبيان المهام الموكلة لها (ثانيا) .

المداخلة 5 : عن مكانة عقود الامتياز في ترقية الاستثمار السياحي

الاسم واللقب: أ.د. فتحي وردية

الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو

الملخص: لتحفيز الاستثمار في المجال السياحي عمل المشرع الجزائري على تشجيع المستثمرين في هذا القطاع عن طريق توفير الوعاء العقاري السياحي من خلال أطر قانونية مختلفة، ولعل أهمها صيغة الامتياز كأداة لاستغلال العقارات السياحية بنمطيها مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.

هذه الآلية الأساسية التي تبناها المشرع لاستغلال العقار السياحي الموجه للاستثمار هي امتياز غير القابل للتحويل ولا للتنازل، وهذا للحفاظ على الحافظة العقارية التابعة للأملاك الوطنية، وهذه الصيغة تعتبر أكبر ضمانة للحفاظ على هذه الثروة وعدم استنزافها وحسن تسييرها. نتساءل عن مدى نجاعة عقد الامتياز في ترقية الاستثمار السياحي.

المداخلة 6 : استغلال الوعاء العقاري الموجه للاستثمار السياحي

الإسم واللقب: حمليل نوارة

الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي

المؤسسة الجامعية: جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية تيزي وزو

الملخص : يعد العقار السياحي من أكبر محفزات الاستثمار و عاملا أساسيا لإنجاز مختلف المشاريع الاستثمارية السياحية و التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالاستثمار الداخلي أو الخارجي.

و نظرا لأهمية العقار السياحي عملت الجزائر على وضع سياسة استراتيجية و مخططات تنموية يتم من خلالها تشجيع الاستثمار السياحي هذا ما دفع بالمستثمر في سبيل إنجازه لمشاريعه الاستثمارية السياحية إلى البحث عن وفرة الأوعية العقارية المخصصة لهذا الغرض.

المداخلة 7 : القرض السياحي :ألية لترقية الاستثمار السياحي في القانون الجزائري

الاسم واللقب: اقرشاح فاطمة

الدرجة العلمية: أستاذة محاضرة ب

المؤسسة المستخدمة: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية تيزي وزو

الايميل:

الملخص: تعمل الدولة الجزائرية مؤخرا على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة من خلال انعاش القطاعات المهمشة لا سيما قطاع السياحة ...الخ، وذلك نتيجة اهميته البالغة في استقطاب رؤوس الاموال من جهة وتحقيق تنمية مستدامة لقطاع السياحة في الجزائر الذي يعاني من عدة عراقيل خاصة في المجال المالي الذي يعد من اهم الاشكالات التي يعاني منها المستثمر في مجال السياحة من جهة اخرى .

مما تقدم سيتم معالجة هذه المداخلة وفق محورين اساسيين :

المحور الاول: نتعرض لدراسة خصوصية القرض السياحي كالية معتمدة في المجال المصرفي لتمويل قطاع السياحة، سيما من خلال ابراز شروط استفادة المستثمر منه وتحديد التركيبة المالية لهذه التقنية من التمويل (سعر الفائدة ، نسبة التمويل....) التحفيزات المقررة في هذا القرض.

المحور الثاني: نحاول تقييم مدى نجاعة هذه التقنية البنكية في توفير التمويل الكافي للمستثمر السياحي .

المداخلة 8 : معوقات تطوير الاستثمار السياحي في الجزائر

الاسم واللقب :شيخ ناجية

الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي

المؤسسة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

nadjya.chikh@yahoo.fr

الملخص: عملت الدولة الجزائرية على وضع استراتيجية جديدة للسياحة، وهذا ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، آفاق 2030، وهو يُعبر عن الإرادة السياسية في تطوير القطاع السياحي والنهوض به، ولمَ لا، جعله بديلا لقطاع المحروقات مستقبلا.
وتأكيدا لهذا المسلك، عمل المشرع الجزائري على توفير بيئة مشجعة للاستثمار السياحي، وذلك من خلال جملة من التشريعات، ومن أهمها قانون التنمية السياحية المستدامة لسنة 2003.
ولقد كانت هذه البيئة مليئة بالتحفيزات والتسهيلات المالية، الجبائية، الضريبية... الخ، والمهم في ذلك هو جذب واستقطاب المستثمرين السياحيين لأرض الوطن.
إلا أنه، وبالرغم من كل هذه الإمكانيات والمجهودات الكبيرة المبذولة من الحكومة، وبالرغم من المؤهلات والمقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر، سواء بالنظر إلى الساحل الجزائري أو المناطق الجبلية، الصحراوية، الحمامات المعدنية... الخ، إلا أنّ الاستثمار السياحي فيها لا يزال يُعاني من مشاكل ومعوقات كثيرة، تُفرمل تطوير الاستثمار السياحي في الجزائر.
من هنا، ينبثق الإشكال الآتي:
ما مضمون العراقيل التي تحول دون النهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر؟
وتكون الإجابة من خلال محاور ثلاثة:
المحور الأول – دراسة مشكل العقار السياحي،
المحور الثاني – دراسة العوائق الإدارية؛ ولاسيما طول الإجراءات، وانتشار البيروقراطية والفساد الإداري وغياب الشفافية.
المحور الثالث – دراسة العراقيل الاقتصادية؛ ولاسيما عدم استقرار النظام الاقتصادي، صعوبة التمويل، نقص البنية التحتية وضعفها.

المداخلة 9: اليات انعاش بيئة الاستثمار السياحي

الاسم واللقب: أيت وازو زاينة

الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي

المؤسسة المستخدمة: جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية تيزي وزو

الايميل:zaina.ait_ouazzou@ummto.dz

ملخص:

تتمتع الجزائر بطاقة سياحية هائلة نظرا لموقعها الجغرافي وتضاريسها، ومناخها. وكذلك بالنظر إلى تاريخها وتعدد الحضارات التي توالت عليها والتي تركت بصماتها في ربوع الوطن. دون أن ننسى تعدد و تنوع التراث المحلي الذي تزخر به بلادنا.

لكن، و خلال سنوات طويلة لم يشكل قطاع السياحة أولوية السلطات العمومية على الرغم من ما يمكن أن يقدمه هذا القطاع للاقتصاد الوطني، و هذا يرجع إلى الإعتماد المفرط على عائدات المحروقات. في حين نجد دولا مثل تونس والمغرب واسبانيا وتركيا اولت الأهمية لقطاع السياحة لتجعله من أهم القطاعات الإقتصادية المعتمد عليها في إطار برامجها التنموية مع أن هذه الدول لا تزخر بما تزخر به الجزائر من إمكانيات سياحية، لا تنتظر سوى الإنعاش لتؤدي دورها في ترقية القطاع السياحي ليكون هذا الأخير بديلا لعائدات صادراتنا من المحروقات.

يتمحور موضوع المداخلة حول ***أهم الاليات التي من شأنها انعاش بيئة الاستثمار السياحي في الجزائر للمضي إلى ترقية هذا القطاع و جعله قطاعا اقتصاديا مؤهلا للتصدير؟***

المداخلة 10: نحو وكلنة التسيير العمومي في الجزائر: قطاع السياحة كنموذج.

اللقب و الاسم: بوالخضرة نورة.

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر قسم- أ-

المؤسسة الجامعية: جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل.

رقم الهاتف: 0550999552

البريد الالكتروني:boulkhodranora@univ-jijel.dz

ملخص :

تعتبر الوكالات عموما كجهاز لا مركزي للدولة أو وحدة إدارية عمومية مستقلة تكلّف بمهام تتعلق بالنفع العام، تقتطع من مهام الإدارة التقليدية، ورغم إختلاف مركزها القانوني، إلا أنها تتمتع بقدر أكبر من الإستقلالية سواء الوظيفية أو العضوية، إذ قامت العديد من الدول سواء في النظام الإنجلوساكسوني أو النظام اللاتيني - التي بلشرت إصلاح سياساتها العامة- بتحويل جزء من إداراتها إلى "وكالات" على أساس أنها تدير المهام بشكل أفضل من الإدارات التقلدية في إطار ما يعرف بـ "وكلنة التسيير".

المداخلة 11: الاستثمار في مجال الفندقة : الافاق والمعوقات

الاسم واللقب: د.اوباية مليكة الاسم واللقب: قنيف غنيمة

الدرجة العلمية: أستاذة محاضرة أ الدرجة العلمية: استاذة محاضرة أ

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

الملخص: نظرا لاهمية قطاع السياحة من حيث عوائد العمالات الأجنبية وتوفير فرص العمل إلى جانب الترابط بين السياحة وسائر القطاعات الأخرى خاصة قطاعات البنية التحتية، مما يعطي حافزا لتنميتها، لذا أولت الجزائر بهذا القطاع أهمية كبيرة من خلال تبني مجموعة من البرامج لتهيئة الأقطاب السياحية من جهة وتذليل الصعوبات التي تعرقل هذا القطاع من جهة أخرى .عليه تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور الاستثمار الفندقي في دعم السياحة على المستوى الوطني باعتباره أحد الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لتطوير القطاع السياحي وتعزيز مكانته الحقيقية في ظل المؤهلات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر.

المداخلة 12 : دور الموروث الثقافي في تطوير القطاع السياحي بالجزائر

الاسم واللقب: زرقط رشيد
الدرجة العلمية: أستاذ محاضر أ
المؤسسة الجامعية: جامعة ابن خلدون تيارت

الاسم واللقب: لكحل عز الدين
الدرجة العلمية : استاذ محاضر ب
المؤسسة الجامعية: جامعة تيبازة

ملحقة قصر الشلالة

الملخص : تملك الجزائر موروثا ثقافيا ماديا و لامااديا عريقا وهائلا لكن هذه المقومات رغم أهميتها وقدراتها على تقديم نشاط سياحي فاعل لم تستثمر بشكل تنموي أمثل للأسباب التالية :

- عدم وجود تمويل كاف للمشاريع الاستثمارية في مجال الآثار والمتاحف وموارد التراث الثقافي الأخرى ، بالرغم من قيام الدولة بمجموعة من الاجراءات لتحفيز المستثمرين لكنها بعيدة عن المستوى المطلوب .
- افتقار الجزائر إلى سياسة تسويقية ناجعة في مجال الآثار والمتاحف وموارد التراث الثقافي الأخرى وقلة الأيدي الماهرة والمدربة إضافة إلى ضحالة سياسة التكوين في المجال السياحي .
- نقص البنى التحتية والخدمات المرتبطة بالسياحة الثقافية والبناء المؤسسي لقطاع الآثار والمتاحف .
- نقص الوعي الاجتماعي بالآثار والمتاحف وموارد التراث الثقافي الأخرى .
- قلة الاهتمام بالحماية والمحافظة على الآثار والتراث وعدم إدارتها بصورة عملية ومرنة.
- غياب البحوث في مجال تطوير البحث العلمي الأثري ونشاطات المسح والتنقيب .

الكلمات المفتاحية : النشاط السياحي ، الموروث الثقافي ، المتاحف والآثار

المداخلة 13: دور الاستثمار الاقتصادي في ترقية السياحة بالجنوب الجزائري

الاسم واللقب: السعدية زابي

التخصص: علوم اسلامية(دعوة وثقافة اسلامية)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة- الجزائر

البريد الالكتروني : saadiazabi@gmil.com

رقم الهاتف : 0659944633

ملخص : تعد السياحة العصب الحيوي لاقتصاديات الكثير من الدول، باعتبارها تشكل مورداً هاماً في توفير مناصب العمل، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، خاصة عندما يستغل الاستثمار كوسيلة للترويج للسياحي. والجزائر باعتبارها بلداً بتميّز بمواقع سياحية متنوعة تؤهلها لأن تكون رائدة في المجال السياحي. فإنّ المعالم الأثرية والتاريخية التي تزخر بها الجزائر.

وبما أنّ منطقة الجنوب الجزائري غنية عن التعريف بمعالمها السياحية التي تجعل منها قطباً سياحياً فإنّ المتغيّرات التي تشهدها الجزائر اليوم على المستوى الاقتصادي تفتح آفاقا أمام المجال السياحي، فالاستراتيجية التي تنتهجها الدولة للنهوض بالمجال الاقتصادي تسير في صالح انتعاش الطاع السياحي، خاصه وأنّ اهتمام السلطات العليا للبلاد تولي اهتمام كبير لبعث التنمية في الجنوب. وأبرز مثال على ذلك ربط بعض المناطق الجنوبية بمواصلات السكك الحديدية وتشغيل منجم غار جبيلات.

من أجل هذا سأحاول في هذه الورقة البحثية الموسومة بـ:"دور الاستثمار الاقتصادي في ترقية السياحة بالجنوب الجزائري"تسليط الضوء على واقع الاقتصادي في الجنوب الجزائري للنهوض بالسياحة. للإجابة على التساؤل الآتي: إلى أي مدى يمكن استغلال الاستثمار الاقتصادي للنهوض بالسياحة في الجنوب الجزائري؟ وماهي أهم التحديات التي تواجه القطاع السياحي هناك؟

تهدف هذه الدراسة إلى بيان التحدّيات التي تعترض السياحة في الجنوب الجزائري، والوقوف على معرفة الأسباب التي حالت دون الاهتمام بالسياحة في الجنوب الجزائري، رغم التنوع البيئي هناك.

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في كونها تعالج موضوعاً اقتصادياً يتعلّق بتنمية السياحة في الجنوب الجزائري، خاصة إذا توفّر الاستثمار الاقتصادي الذي يعول عليه لكسب الرهان للترويج للسياحية، وبما أن الجنوب الجزائري يشهد انتعاشاً قي الاقتصاد، فان الافاق الواعدة من هذا الانتعاش ستساهم في ترقيه السياحة في هذه المنطقة.

المداخلة 14: اصلاح منظومة العقار الاقتصادي بالقانون رقم 23-17 بهدف ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر"

الاسم واللقب: ماديو ليلى

الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة "أ"

المؤسسة الجامعية:كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

رقم الهاتف: 31 96 00 41 05

البريد الالكتروني: madioul@yahoo.fr

ملخّص: يعتبر العقار السياحي من أهمّ العقبات التي تواجه المستثمرين في المجال السياحي، وذلك نظرا لندرته، لارتفاع أسعاره، بالإضافة إلى تعقيد إجراءات الحصول عليه، وذلك رغم وضع الإطار القانوني لتنظيمه بالقانون رقم 03-03 والنصوص التطبيقية له. يعود ذلك إلى عدم الصرامة في تطبيق هذه النصوص، بالإضافة إلى قصور الآليات والأجهزة المكلّفة بتسيير العقار السياحي نتيجة تداخل مهامها وغياب التنسيق فيما بينها، زيادة على عدم وجود بنك معلوماتي للعقار السياحي يعمل على حمايته من النهب وترشيده لخدمة التنمية الاقتصادية للبلاد.

لذلك، ومن أجل ترقية الاستثمار السياحي، عمدت السلطات العمومية الجزائرية إلى اصلاح منظومة العقار الاقتصادي-الذي يشكل العقار السياحي جزء منه- بالقانون رقم 23-17، عن طريق منح الاختصاص الحصري للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بتسيير ومنح العقار السياحي من جهة، بالإضافة إلى التنازل عنه عن طريق الامتياز بالتراضي القابل للتحويل إلى تنازل من جهة أخرى.

المداخلة 15: مصادر تمويل المشاريع السياحية

الاسم واللقب: د. عويسات تكليت

الدرجة العلمية: أستاذة محاضرة ب

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة

المخلص: يستمد الاستثمار أصوله كمفهوم من علم الاقتصاد (investment)، يعتبر الاستثمار العنصر الفعال من ضمن عناصر الإنتاج الذي يؤدي إلى خلق وزيادة رأس المال السياحي والبشري، كما أنّه يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي؛ حيث أنّه يؤثر في الناتج القومي.

إنّ الاستثمار السياحي يساهم في توفير المزيد من فرص العمل ويعزز القدرة التنافسية في قطاع السياحة، ويزيد من دخل الدول وايراداتها العامة.

الهدف الأساسي للاستثمار السياحي هو تحقيق العائد المالي بالإضافة إلى تكوين الثروة وتوفير دخل إضافي للمستقبل.

المداخلة 16:

LA LABELISATION DES PRODUITS DU TIROIR : UN ATOUT POUR LA PROMOTION DU TOURISME LOCAL DANS LA WILAYA DE TIZI-OUZOU

TITOUCHE ROSA/Maitre de conférence-B/UMMTO

Rosa_titouche@yahoo.fr

0540 03 61 16

L'Algérie comme de nombreux pays méditerranéens ; détient de fabuleuses potentialités en termes de tourisme (plages, montagnes, désert, forêts…), à ces richesses naturelles s'indexent de fabuleux produits du terroir. Ces produits sont dotés d'une grande singularité, ils permettent d'identifier une société par rapport aux autres et ce grâce à la richesse de son histoire, et aux nombreuses civilisations qui se sont succédées en Algérie. Ces potentialités souvent négligeables dans la politique économique du pays basée essentiellement sur l'exportation des hydrocarbures, pourraient être aujourd'hui ; une alternative économique durable pour le pays, et pourraient contribuer à la sauvegarde des savoir-faire artisanaux ancestraux tout en dynamisant le secteur du tourisme.

Les produits de terroirs sont issus ou sont le résultat de longues années d'interaction entre des savoir-faire des nations, des ressources locales, des ressources tangibles et intangibles. Les produits de terroir, véhiculent des traditions, des modes de consommation, des identités, des coutumes, ces produits assuraient pour plusieurs années la sécurité alimentaire de la population locale. Aujourd'hui, ils peuvent constituer une source d'un développement local, si ces produits sont exploités d'une manière raisonnable et durable, et surtout ils doivent être protégés à travers la labélisation, ce système permettrait de valoriser et de protéger des produits de qualité issus de notre patrimoine culturel.

Parmi ces produits, nous pouvons citer ceux qui sont les plus connus et qui représentent le plus gros du potentiel touristique: Les raisins de table notamment à Boumerdes, l'huile d'olive (La Kabylie), les dattes (Au sud), les bijoux d'Ath Yenni, le tapis d'Ath Hicham, le Bournous de Houra.

Les produits de terroir représentent une importante source de revenu pour un nombre n'important de personnes à travers le monde, surtout pour ceux des zones rurales et les zones montagneuses généralement défavorisées, afin d'assurer la pérennité de cette source de revenu, il est nécessaire de mettre en place des stratégies de valorisation et de

protection basées sur les signes de qualité et de garantie.

Notre travail consistera donc en la présentation des produits du terroir qui devraient être labélisés afin de protéger notre patrimoine et en faire un instrument incitatif pour le secteur du tourisme.

Mots clés : Tourisme, produits du terroir, labélisation, patrimoine, protection, valorisation.

المداخلة 17: دور الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في منح العقار الموجه للاستثمار السياحي

الاسم واللقب: جلال عزيزي

الدرجة العلمية: استاذ محاضر أ

المؤسسة الجامعية: جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل

الملخص: قام المشرع الجزائري بإنشاء الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بموجب القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار التى تتولى مهمة استقبال ملفات المشاريع الاستثمارية ودراستها ومتابعة تنفيذها، كما منح لها بموجب القانون رقم 23-17 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع إستثمارية مهمة منح العقار الاقتصادي.

تم التطرق في هذه الورقة البحثية لدور الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار قبل منح عقد الامتياز على العقار الموجه للإستثمار السياحي سواء ما تعلق منها بمسك الحافظة العقارية أو في تحديد الاستثمارات القابلة للحصول على العقار السياحي، كما تم تحديد دورها بعد منح عقد الامتياز سواء ما تعلق منها في متابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية عن طريق تحويل عقد الامتياز إلى تنازل، أو في توقيع عقوبة الفسخ إذا خالف المستثمر الالتزامات الملقاة على عاتقه.

الكلمات المفتاحية: الوكالة. الاستثمار السياحي. التسجيل. المستثمر. العقار الاقتصادي

المداخلة 18: الإطار القانوني والمؤسساتي لترقية الإستثمار السياحي في الجزائر

الاسم واللقب: عبو أنيسة الاسم واللقب: معاشو شمس الدين

الوظيفة: أستاذة مؤقتة الوظيفة استاذ مؤقت

المؤسسة الجامعية: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو

الملخص: لقد سعت الحكومة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية جديدة للسياحة الجزائرية تمتد إلى غاية 2025، وهذا ماجاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، والذي يعبر عن الإرادة السياسية في تطوير القطاع السياحي والنهوض به وجعله بديلا لقطاع المحروقات مستقبلا.

عمدت الدولة إلى توفير بيئة مشجعة للاستثمار السياحي من خلال سن جملة من التشريعات المنظمة، التي كان أهمها قانون التنمية السياحية المستدامة في سنة 2003 مع منح تحفيزات جبائية، مالية وتقديم تسهيلات بخصوص العقار السياحي، ولكن مازالت هناك مجموعة من المعوقات التي تعترض الاستثمار السياحي خصوصا تلك المرتبطة بالمحيط العام كعدم توفر الاستقرار السياسي والأمني وعدم توفر بيئة اقتصادية مستقرة، وتلك المرتبطة بالقطاع السياحي خاصة منها صعوبة الحصول على العقار السياحي وصعوبة الحصول على التمويل البنكي الذي تلائم مع هذا النوع من الاستثمار، ولذلك فتحسين مناخ الاستثمار لا يرتبط فقط بتقديم حوافز جبائية ومالية، بل يرتبط ويتوقف على توفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من إدارة نزيهة، غير بيروقراطية، جهاز مصرفي متطور يتلائم مع مثل هذه المشاريع ومحاربة الفساد وإطار تنظيمي وتشريعي مناسب للاستثمار السياحي، لا يحفز فقط المستثمر المحلي وإنما يحسن صورة الجزائر لدى المستثمر الأجنبي ويكون قادر على إقناعه بجدول الاستثمار فيها.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار، القطاع السياحي، ترقية المؤسساتي،

المداخلة 19: مقومات وعوامل الجذب السياحي (الخصوصيات الجغرافية و الثقافية...إلخ ودورها في الاستقطاب السياحي)

الاسم واللقب: عبدلي سهام

الدرجة العلمية : دكتوراه LMD تخصص قانون أعمال جامعة : تيزي وزو

الهاتف : 0662846132

الايميل :sihamabdelli@gmail.com

الملخص : إن السياحة في الجزائر أحد أضلع مثلث التنمية إضافة إلى الزراعة والصناعة , وتعد خيارا إستراتيجيا للتحرر والخروج من التبعية البترولية وتنويع المناخي ل فهي تحرك العديد من القطاعات ألخرى ,كإتاحة فرص الشغل للأيادي العاملة , وجلب العملة الصعبة ..... لكن على أرض الواقع فإن الجزائر هي عملاق سياحي نائم)سواء على المستوى الإقليمي أوالعالمي,) فبالرغم من توفر المقومات الأساسية للسياحة فيها بفضل تنوع التضاريس ,المناخ ,والثقافات مما أدى إلى أنواع متعددة من السياحة كالسياحة الساحلية ,السياحة الصحية و المعدنية , السياحة الريفية و السياحة الصحراوية ,فال يزال القطاع السياحي قطاع عقيم ولم يصل بعد إلى الدرجة التي يمكن الاعتماد عليها كدخل فعال كما يحدث في معظم الدول المعتمدة على السياحة وتساهم فيها هذه الأخيرة بنسبة 30 إلى % 40من الدخل الإجمالي . ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : ماهي أبرز المقومات السياحية في الجزائر التي تكفل ترقية الاستثمار السياحي ؟

الكلمات المفتاحية : الاستثمار السياحي القطاع السياحي التنمية الاقتصادية مقومات السياحة

المداخلة 20: المبادئ القانونية لحماية الاستثمار السياحي في القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار

الاسم واللقب: أ.د سامية خواثرة

الدرجة العلمية: استاذ التعليم العالي

المؤسسة الجامعية: جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر

الملخص: يعتبر الاستثمار السياحي من أهم القطاعات التنموية في دول العالم وعلى الخصوص دولة الجزائر التي تتمتع بمقوّمات إستثمارية من شأنها تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي وتسهيله، فالموقع الجغرافي المتميز لها والمطل على ممرات بحرية وبرية دولية وإقليمية يفتح لها آفاق الاستثمار والتبادل التجاري الحرّ، لهذا تزايد الاهتمام بمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، ويظهر ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية، ولعل أهمّها القوانين المستحدثة والمتعلقة بالإستثمار أهمها القانون 22-18، ويعد الاستثمار السياحي من اكثر انواع الاستثمار الجاذبة لرؤوس الاموال خارج قطاع المحروقات لذلك فهو يساهم في دعم الاقتصاد الوطني

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، المبادئ، القانون 22-18، الحماية.

المداخلة 21: الضمانات المكرسة لترقية الاستثمار السياحي في إطار قانون الاستثمار الجديد 22-18

اللقب والاسم: بوعراب أرزقي

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر ب

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق، جامعة الجزائر

البريد المهني الإلكتروني: a.bouarab@univ-alger.dz

ملخص: يشكل الاستثمار أهم دعامة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالنظر للدور المزدوج الذي يحققه، فمن جهة يكون الاستثمار القاعدة التي يرتكز عليها الاقتصاد من حيث وجوده ومن حيث مؤشرات حراكيته نموا، أو تراجعا، أوركوده. ومن جهة أخرى يمثل الاستثمار فاعلا رئيسيا في خلق مناصب الشغل.

على هذا الأساس صدر القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار والذي حرص فيه المشرع الجزائري على جعله قانونا يتضمن ضمانات تسير في سياق تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة. من بين مجالات الاستثمار التي خصها هذا القانون بضمانات أساسية، مجال ترقية الاستثمار السياحي الذي ظل راكدا ولم يسهم في عملية التنمية الاقتصادية.

لمواكبة الاستثمار السياحي لعملية الاستثمار الوطني، واستقطاب المستثمرين في المجال السياحي باعتباره مجالا استراتيجيا في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد أقر المشرع في قانون الاستثمار الجديد عدة حوافز وامتيازات تستهدف استرجاع ثقة المستثمرين.

اتخذت الضمانات المكرسة لترقية الاستثمار السياحي في القانون رقم 22-18 شقين رئيسيين، هما ضمانات تتعلق بالشق القانوني الذي كرس عدة إجراءات قانونية تشكل حماية لملكية المستثمر السياحي والانتفاع بها. وشق يتعلق بالبعد المؤسساتي الذي يؤطر الاستثمار عن طريق استحداث آليات جديدة من شأنها حماية المستثمر السياحي من العراقيل البيروقراطية.

المداخلة 22: الحوافز الجمركية لترقية الاستثمار السياحي في الجزائر

الاسم واللقب: معاشو لخضر
الدرجة العلمية:استاذ التعليم العالي
دكتوراه قانون
جامعة طاهري محمد بشار
Maachou.lakhdar@univ-bechar.dz

الاسم واللقب: مكاوي زبير
الدرجة العلمية: استاذ محاضر ا
دكتوراه قانون
جامعة طاهري محمد بشار
mekkaouizoubir@univ-bechar.dz

ملخص: تتعدد التسهيلات والإمتيازات الجمركية التي تقدمها الإدارة الجمركية لصالح المستثمر الوطني والأجنبي، باعتبار الجمارك وفي ظل الظروف الراهنة التي يشهدها الإقتصاد الوطني معنية أكثر من أي وقت مضى بتكييف التشريعات والقوانين التي تحفز الإستثمار وتزيل كافة العراقيل والقيود التي تعيق المستثمرين عن إقامة مشارعيهم الإستثمارية في الجزائر.

ولا شك ان هاته التسهيلات والإمتيازات ستساهم في تطويروإنعاش الإقتصاد الوطني وجلب المستثمر الأجنبي والوطني وبالتالي سنتطرق في هذا البحث الى مجمل الامتيازات التى تمنحها الجمارك الوطنية لترقية الاستثمارالسياحي بالجزائر.

المداخلة 23: الرقمنة كآلية لتعزيز الإستثمار السياحي في الجزائر

الاسم واللقب: بوعناد حدهوم أسماء

طالبة دكتوراه ، تخصص : قانون عقاري

كلية الحقوق و العلوم السياسية -19 مارس 1962 .

جامعة الجيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر .

رقم الهاتف : 0540067127

البريد الإلكتروني : asmaabouanad@gmail.com

ملخص : يعتبر موضوع رقمنة مجال الاستثمار و تحديد دوره في تشجيع الإستثمارات الوطنية و الأجنبية من المواضيع الجديدة و المهمة في الجزائر خاصة بعد صدور قانون الإستثمار رقم 22-18 . وقد تم بموجبه إنشاء منصة رقمية للمستثمر كآلية لتسهيل نشاط المشتثمرين و الدفع بعملية الإستثمار و إعطاء الافضلية للتحويل التكنولوجي و تطوير الإبتكار و إقتصاد المعرفة ، و تعميم إستعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال الإستثمار في إطار الإدارة الإلكترونية .

و يعد الإستثمار السياحي أو ما يعرف بالسياحة الرقمية التي تعتمد على إنشاء منظمات إلكترونية من بين أهم إستثمارات لكثير من الدول بإعتباره قطاع إنتاجي خدماتي يساهم في زيادة الدخل القومي و خلق فرص العمل كون أن الإستثمار السياحي تتعدد مجالاته مثل: أماكن الإيواء الفندقي ، القرى السياحية ، مراكز الإستشفاء و العلاج ، أماكن الترفيه و الترويج ، المراكز الرياضية و المطاعم ..... إلخ .

وعلى هذا الأساس بادرت الجزائر مؤخرا بمشاريع إستراتيجية موجهة لتنمية هذا القطاع لجعله أكثر جاذبية و إستقطابا للسواح نظرا لما تملكه من مقومات طبيعية كالموقع و المساحة و التنوع البيئي و بشرية كالتنوع الثقافي و الإستقرار السياسي و الأمني و المالي و التكنولوجي .

ومن خلال ما تقدم يتعين علينا طرح الإشكالية التالية :

* كيف تساهم الرقمنة في تفعيل الإستثمار السياحي ؟ و ماهو واقع رقمنة السياحة في الجزائر .

وللإجابة على هذه الإشكالية سنقوم بإتباع الخطة التالية :

المبحث الأول : الرقمنة في مجال الإستثمار السياحي .

المبحث الثاني : السياحة الرقمية في الجزائر - الواقع و المأمول .

المداخلة 24: المشاكل البيئية و تأثيرها على الاستثمار السياحي في الجزائر

الاسم واللقب: ايت يوسف صبرينة

الدرجة العلمية: أستاذة محاضرة ب

المؤسسة الجامعية: جامعة مولود معمري تيزي وزو

البريد الإلكتروني: aityoucef.sabrina1986@gmail.com

ملخص: يعد الاستثمار السياحي إحدى المقومات الأساسية التي تقاس عليها درجة النمو الاقتصادي للدول،فقد أصبح اليوم قطاعا استراتجيا لما يوفره من زيادة في الدخل القومي ،تحسين ميزان المدفوعات، مصدرا مهما للعملات الصعبة و هدفا لتحقيق برامج التنميةرغم كل هذه الأهمية التي يتيحها هذا القطاع،رغم الجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل إرساء قاعدة سياحية متينة من خلال محاولتها توفير مناخ استثماري مناسب لتحقيق الأهداف المسطرة ،كمنح التحفيزات الجبائية للمستثمرين و منح تسهيلات في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية، إلا أن هذا لم يكف للوصول بالجزائر إلى وجهة سياحية فعالة،ذلك بسبب طبيعة العوائق التي تعتريها، و لعل أهمها تدهور البيئة الطبيعية التي هي هاجس كل الدول.

فالازدحام الذي تعرفه شواطئنا بسبب قلة المرافق السياحية على مستوى البلاد و انعدام سياسة لتنمية السياحية ترمي لترقية ساحة خضراء في المناطق الداخلية ،أدى لتدهور الشريط الساحلي و تشوه مناظره، بالإضافة للاستغلال الفوضوي للثروات الطبيعية و تشويه المعالم الأثرية و الثقافية ،لكن يبقي مشكل التلوث البيئي و تغير المناخ أقوي المشاكل التي تتسبب في أضرار تهدد الصحة البشرية و الأنظمة الحيوية ،تصل إلى إخلال التوازن بين مختلف عناصر المحيط ،مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بسبب مساسها بالمقومات الطبيعية الهامة التي تعتبر مصدرا هاما لجذب السياح و تنشيط الصناعة السياحية.

و عليه تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور السلبي للمشاكل البيئية (التلوث البئي،تغير المناخ)،في تحقيق الاستثمار السياحي المستدام،الذي يعد أهم الدعائم الرئيسية للاقتصاد الوطني.

فالإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة هي :إلى أي مدى ساهمت المشاكل البيئية في عرقلة الاستثمار السياحي في الجزائر؟

المداخلة 25: إشكالية المحافظة على البيئة وتحقيق الاستثمار في القطاع السياحي

اللقب والاسم: وزاني آمنة

الوظيفة: أستاذ جامعي

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر قسم ب

المؤسسة المستخدمة: المركز الجامعي عبد الله مرسلي – تيبازة -

الهاتف:31 47 84 0662

البريد الإلكتروني: Aminadroit07@gmail.com

اللقب والاسم: رواحنة زوليخة

الوظيفة: أستاذ جامعي

الرتبة العلمية: أستاذ مساعد قسم ب

المؤسسة المستخدمة: جامعة محمد خيضر-بسكرة-

الهاتف: 88 11 24 0791

البريد الإلكتروني: zoulikha.rouahna@univ-biskra.dz

ملخص: تسعى الجزائر لإنعاش قطاع السياحة من خلال منح عدة امتيازات وتحفيزات للمستثمر بصفة عامة، تكمن في تقديم مساعدات مالية تستهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع السياحية والفندقية، وهذا من خلال تقديم إعانات نقدية وإعانات عينية أو قروض طويلة الأجل بمعدلات فائدة منخفضة، إضافة الي تبسيط الإجراءات الإدارية، وضع حوافز جبائية تتعلق بالإعفاءات والتخفيضات الضريبية والجمركية وتنشيط الدخول والخروج بالمطارات والموانئ وتكوين العاملين في القطاع السياحي لضمان تحقيق المشاريع بالكفاءة والفاعلية المطلوبة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال النصوص التشريعية المختلفة الصادرة في هذا الخصوص.

إلا أن مجال الاستثمار السياحي في حالات عديدة يكون سببا في التغيرات التي يمكن أن تهدد التوازن البيئي، وورقتنا البحثية هذه خصصناها للحديث عن الاستثمار السياحي وما يحققه في مجال التنمية المستدامة من خلال ابراز مفهومه والإطار التشريعي الذي يحتويه (المحور الأول)، وعرض أبرز الالتزامات المفروضة على المستثمرين في مجال السياحي للحد من الأضرار البيئية في السعي بمنعه والتقليل منه عند الاقتضاء، وكذا الالتزام بالتعويض عن الضرر البيئي الناشئ، وتحديد أبرز المعوقات التي تحول دون قيام المسؤولية عنها، واحتمالية معالجة الضرر الناجم عنه (المحور الثاني).

المداخلة 26: خطورة خطاب الكراهية على البيئة الاستثمارية في المجال السياحي وآليات مواجهتها في التشريع الجزائري

الاسم واللقب: لياس أيت شعلال

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، (الجزائر)

ملخص: إن ضرورة الحرص على توفير بيئة ملائمة لتنشيط حركة الإستثمار في المجال السياحي تفرض علينا أن نوجه دقيق الفحص والنظر نحو المعوقات والآفات الفعلية والحقيقية التي تعرقل المساعي الرامية إلى تحقيق هذا الغرض، وإنا لنرى من واقع بعض المستجدات في عدة دول سياحية، تجليا خطيرا لخطاب الكراهية كأحد المعوقات الكبرى لنشاط الإستثمار السياحي، وذلك باعتباره أحد الظواهر المهددة للأمن المجتمعي الذي يعدركيزة أساسية وقاعدة جوهرية لبناء وإنعاش حركة الإستثمار في هذا المجال، ذلك أن خطاب الكراهية علاوة على كونه دعوة عامة للدخول في علاقة عداء وجفاء، يشكل في الوقت نفسه مهدا تنطلق منه أكثر الجرائم فتكا، وأوسعها نطاقا، الأمر الذي يخسف بالقطاع السياحي الأرض، ويهوى به نحو الهواية. ولهذا، فإنه من الضروري جدا، مواجهة هذه الظاهرة، وحشد كافة الآليات للتصدي لآثارها الوخيمة.

المداخلة 27:

:L'INVESTISSEMENT TOURISTIQUE EST UN PARI DU PRESENT ET UN DEFI DE L'AVENIR

* nom et prénom : lila hachemane

*2 Emme année doctorat

* université de Mostaganem

* droit des affaires

* email professionnelle : leila.hachemane.etu@univ-mosta.dz

) Résumé) Le tourisme est l'un des secteurs qui contribuent à faire tourner la roue économique de tout pays en raison de l'afflux de devises étrangères et de l'offre de postes de travail, ce qui à son tour élimine le chômage, à condition que le climat approprié soit prévu pour attirer les touristes, et c'est ce que le législateur a adopté dans la nouvelle loi 22-18 dans divers domaines, y compris le secteur du tourisme, objet de notre document de recherche en raison de son rôle croissant, en particulier après la vague électronique dont le monde a été témoin, la promotion du tourisme est devenue non seulement à travers la télévision ou les journaux, mais par des médias alternatifs afin d'introduire des zones touristiques en Algérie . Et à partir de là, nous avons les formes suivantes: comment le législateur a-t-il traité l'investissement touristique ? Et dans quelle mesure contribue-t-il à la relance du plan économique algérien dans le cadre juridique établi par le législateur

المداخلة 28: الإستثمار السياحي في الجزائر بين ضرورة التطوير وعراقيل التطبيق

اللقب والاسم:كمون حسين

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر قسم أ

المؤسسة الجامعية:كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البويرة

الإيميل الشخصي :hocinekem@yahoo.fr

الإيميل المهني :h.kemmoun@univ-bouira.dz

الهاتف:0777881980

ملخص: عرفت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة مسارا اقتصاديا صعبا ،خصوصا أمام تراجع أسعار البترول و التي أظهرت بوضوح هشاشة النظام الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد أساسا على الإقتصاد الريعي المرتكز على مداخيل الصادرات البترولية والتي تعد المصدر الوحيد للتمويل ،الأمر الذي دفع السلطات الجزائرية إلى البحث و التفكير في إدخال طرق جديدة لتسيير الاقتصاد .

ورغبة من المشرع الجزائري في تعميق الإصلاحات الاقتصادية و تحسين فعاليتها وفي محاولة منه لبعث الآلة الإقتصادية وخلق المناخ الملائم لدفع و تنشيط الاستثمارات الوطنية و الأجنبية خاصة في قطاع السياحة باعتباره مورد لا يقل أهمية عن قطاع الصناعة والفلاحة لما يديره هذا القطاع من رؤوس أموال ،عمد المشرع إلى توفير إطار قانوني فعال وشامل لكل الشروط و العوامل اللازمة لاستقطاب رؤوس الأموال من خلال إصراره على تعديل و مراجعة النظام القانوني القائم والمعتمد في مجال الاستثمار والعمل على تطويره حتى يتماشى مع المقاييس الدول.فلقد حظي نظام الاستثمار في القطاع السياحي بمعاملة جديدة من قبل السلطات العليا للدولة تهدف من ورائه شد انتباه المستثمرين على خلاف التهميش الذي اتسم به موقف المشرع الجزائري في السنوات السابقة.

تكمن أهمية موضوع الاستثمار في القطاع السياحي بصفة عامة باعتباره وسيلة لجلب رؤوس الموال وامتصاص البطالة خاصة و أن الجزائر اليوم أصبحت تواجه رهانات صعبة تتعلق بمحاولة انضمامها إلى لمنظمة العالمية للتجارة و الذي أضحى أمرا حتميا في إطار عولمة الاقتصاد .

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي و الوطني في الجزائر خصوصا في المجال السياحي مع إنتهاج الجزائر سياسة الإنفتاح الإقتصادي وتعديلها لقوانين الإستثمار بشكل متواتر والذي كان أخرها قانون رقم 22-18 يتعلق بالإستثمار الذي عمل على تذليل الصعوبات التي من شانها أن تعترض النهوض بقطاع السياحة سيما ما تعلق منه بتوفير العقار السياحي وتسريع وتيرة الإجراءات المتعلقة بمنح رخص البناء ،هذا بالإضافة إلى ما تضمنته الدولة من تحفيز بخصوص الاستفادة من القروض البنكية .

إن السياحة تعد أحد أهم دعائم التنويع الاقتصادي حيث يعتبر هذا القطاع من أقوى القطاعات الاقتصادية على المستوى العالمي ،حيث هناك دول تشتهر بالسياحة و يشتغل في هذا القطاع عاملون يفوق عددهم عدد العمال الذين يشتغلون في كل القطاعات الأخرى مجتمعة ،إذ تحتل السياحة مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول النامية فهي تعتبر بالنسبة لمعظم هذه الدول الممول الأول للناتج الوطني المحلي فهي المورد الرئيسي للدخل و العملة الصعبة(.

وقصد ترقية الإستثمار السياحي ورفع القدرة التنافسية للمنتوج السياحي الوطني سعت الدولة الجزائرية إلى تبني إصلاحات قانونية وهيكلية لتشجيع الاستثمار الوطني بصفة عامة و الأجنبي بصفة خاصة في مجال السياحة الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن : فإذا سلمنا أن القطاع السياحي يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة في أي دولة ،فما هو واقع هذا القطاع في ظل سياسة الدولة الجزائرية نحو تنويع مواردها المالية ؟

المداخلة 29: الوكالة الوطنية لتنمية السياحة آلية لتنفيذ استراتيجية الدولة للنهوض بقطاع السياحة

الاسم واللقب: بنابي سعاد

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر "أ"

المؤسسة الجامعية: جامعة زيان عاشور الجلفة

الايميل: benabi.sou@gmail.com

ملخص: الخوض في موضوع الاستثمار السياحي لن يكون إلّا بالحديث عن العقار السياحي، باعتباره صورة من صور العقار الاقتصادي الموجّه للاستثمار، ولأنّ دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في القطاع السياحي لا يتأتى إلّا بتوفير البنية التحتية المهيّئة لمناخ استثمار جاذب ومحفّز للخوض في غماره، ومن خلال الآليات القانونية التي اتّخذها المشرّع لاستغلال العقار السياحي واستعماله (البيع، التأجير، حق الامتياز)، كان للأجهزة والهيئات التي استحدثها وأوكل لها مهمة تسيير وتنظيم وتهيئة الأوعية العقار ذات الطابع السياحي دور فاعل وهام في تكريس مساعي الدولة، وتنفيذ استراتيجيتها للنهوض بقطاع السياحة. من بين هذه الأجهزة الوكالة الوطنية لتنمية السياحة المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 مؤرّخ في 24 شوّال عام 1418 الموافق 21 فبراير سنة 1998، يتضمّن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السّياحة وتحديد قانونها الأساسي (ج ر/ عدد 11 صادر في أوّل مارس سنة 1998)، لما أُنيط بها من مهام جادّة ومسؤولية في تسيير العقار وتثمينه وتنميته، وسعيها الدؤوب في الحفاظ على الحافظة العقارية السياحية وترشيد استغلاله.

المداخلة 30: السياحة البيئية مجال جديد لدعم القطاع السياحي

اللقب والاسم:دحماني فريدة

الدرجة العلمية: استاذة محاضرة "ب"

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو

رقم الهاتف: 0773657883

البريد الالكتروني: faridadahmani217@gmail.com

ملخص تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على السياحة البيئية من خلال ابراز دورها في تطوير قطاع السياحة، لكونها تساهم في خلق سياحة ذات مردود اقتصادي معتبر إضافة الى دورها الفعال في الحفاظ على البيئة. فهي حلقة وصل بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي تعمل على خلق تنمية مستدامة من خلال تأثيرها الإيجابي في الابعاد والمستويات الثلاثة للتنمية المستدامة. فهي تعد رهانا كبيرا لتطوير القطاع السياحي من خلال ما تقدمه من منتجات وخدمات سياحية متنوعة الهادفة الى الترويج للوجهة السياحة البيئية الجزائرية الذي يؤدي الى التقليل من خروج السياح نحو الخارج واستقطاب سياح أجانب .

والجزائر من خلال استراتيجيها المعتمدة في تطوير القطاع السياحي تسعى الى دعم السياحة البيئية وتعول عليها لتلعب دورا حاسما في تنمية القطاع السياحي. حيث وجدت في السياحة البيئية بديلا استراتيجيا لاستغلال المقومات السياحية البيئية التي تزخر بها، والتي تعتبر كفيلة بأن تحولها الى وجهة سياحية بيئية بإمتياز باعتبارها تشكل قوام النشاط السياحي البيئي. والتي يقصد بها تلك السياحة الخضراء والنظيفة الصديقة للبيئة التي يمارسها الانسان محافظا على الطبيعة والتراث الحضاري والتاريخي للأجيال الحالية والاجيال القادمة .

المداخلة 31: المؤسسات الناشئة السياحية كأحد حلول لترقية النشاط السياحي

اللقب والاسم: دراني ليندة

الدرجة العلمية: استاذة محاضرة "أ"

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو

رقم الهاتف: 0672420976

البريد الالكتروني:lyndadarani@yahoo.fr

ملخص :تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مساهمة المؤسسات الناشئة السياحية في ترقية الاستثمار السياحي من خلال إبراز دورها الحاسم في الاقلاع الاقتصادي بعيدا عن قطاع المحروقات، عبر توضيح دورها الفعّال ومساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني عموما والسياحة خصوصا، لاسيما ان قطاع السياحة بالجزائر قطاع واعد ينبغي ان تكون المؤسسات الناشئة السياحية أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الوطني وذلك نظرا لخصوصيتها الابتكارية ومواكبتها لكل ما هو جديد ومتطور في قطاع السياحة ومساهمتها في تطوير السياحة المعصرة، لاسيما ان قطاع السياحة يتميز بخاصية الموسمية ويحتاج الى مؤسسات سريعة النشأة والتطور وبدأ ربحيتها في أقصر مدة ممكنة وهذه الخاصية موجودة في المؤسسات الناشئة السياحية، مما يبرز العلاقة بين القطاع السياحي والابتكار حيث يساهم الابتكار في تطوير القطاع السياحي والمنتجات والخدمات السياحية بحيث تأتي هذه الأخيرة بالقيمة المضافة للبلاد، خلق الثروة ومناصب شغل والتقليل من البطالة والفقر، فهي تعد رهانا كبيرا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لما تقدمه من منتجات وخدمات متنوعة وابداعية الهادفة الى الترويج الذكي للوجهة السياحية الجزائرية من خلال تبني استراتيجيات تسويق مبتكرة من اجل جلب السياح، الذي لا يمكن تحقيقه بمعزل عن شريك أساسي ومحوري ألا وهو صاحب المؤسسة الناشئة السياحية. ولكن نجاح هذه المؤسسات لابد من آليات دعم والمرافقة لتشجيع حاملي المشاريع المبتكرة السياحية تجسيدها على أرض الواقع حتى تتحقق الغاية المطلوبة منها وهي ترقية اللقطاع السياحي لتنمية الاقتصاد الوطني.

المداخلة 32: معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر ومحفزاته.

الاسم واللقب: زهية ربيع

الدرجة العلمية: أستاذة محاضرة "أ".

التخصص: عقود ومسؤولية

المؤسسة المستخدمة: جامعة أكلي محند أولحاج –البويرة-

رقم الهاتف: 0771686969

البريد الالكتروني: z.rabia@univ-bouira.dz

ملخص: تُشكل السياحة صناعة هامة في الاقتصاد العالمي، حيث أن لها دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، ولقد اهتمت الجزائر بالسياحة الوطنية باعتبارها موردًا هاما للاقتصاد الوطني، وقد سعت من أجل ذلك للعمل على ترقية القطاع السياحي إلى درجة القطاعات الأخرى، لكن رغم كل هذه الظروف والإمكانيات والثروات الطبيعية الهائلة التي يزخر بها هذا القطاع إلا أنه يعاني من عدة مشاكل ومعوقات تحد من الاستثمار في المجال السياحي، وقد عملت الجزائر على تخطي هذه العوائق بإيجاد عوامل تحفيزية لاستقطاب المستثمرين وتشجيعهم في الاستثمار في المجال السياحي.

الكلمات المفتاحية:

عوائق الاستثمار، محفزات الاستثمار، المستثمر، الاستثمار السياحي، قانون الاستثمار.

المداخلة 33: فعالية ضمانات الاستثمار السياحي في الجزائر.

الاسم واللقب: العيد سعدية

الدرجة العلمية: أستاذة محاضرة "ب".

التخصص: قانون اعمال

المؤسسة المستخدمة: جامعة مولود معمري تيزي وزو

ملخص: اهتمت الجزائر بالسياحة الوطنية باعتبارها موردًا هاما للاقتصاد الوطني، وقد سعت من أجل ذلك للعمل على ترقية القطاع السياحي وذلك بمنح ضمانات مختلفة للمستثمرين في هذا المجال وقد حاول المشرع ضبط هذه الضمانات باليات تخدم الاقتصاد الوطني من اجل اعادة دفع النمو الاقتصادي من خلال الامتيازات المالية التي نصت عليها نصوص الاستثمار كالاعفاء الضريبي مثلا لكن تبقى غير كافية فلا بد من تدخلات اخرى كتجسيد مكاتب الصرافة وتسهيل الحصول على التمويل البنكي وتاهيل الموارد البشرية في مجال السياحة وغيرها من الاليات التي تضمن تقدما لهذا القطاع.

المداخلة34: . الحماية القانونية للممتلكات الثقافية العقارية وفقا للأمر 98-04 ودورها في تدعيم الاستثمار السياحي

الاسم واللقب: عبد الدايم سميرة

الدرجة العلمية: أستاذة محاضرة "أ"

المؤسسة المستخدمة: جامعة مولود معمري تيزي وزو-

ملخص: تعرف استراتجية الجزائر في تطوير السياحة التراثية ثغرات عديدة كونها مبنية على ترسانة قانونية تتعامل مع التراث والسياحة كل على حدى ، فهي تقتصر على ترميم المناطق الاثرية دون وضع اسس استغلالها سياحيا بصفة مستدامة مما ادى الى تدهور هذه الممتلكات خاصة وان عدم استغلالها عيب منافعها الاقتصادية مما جعلها محلا للعديد من الاعتداءات ، فالقانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة لم يعطي للسياحة التراثية بعدا مستدام بل اقتصر على حماية التراث الثقافي دون طرح استراتجيات لاستغلاله، وعليه يجب الاهتمام بهذا المجال للنهوض بهذا القطاع وذلك من خلال تظافر جهود القطاعات المعنية به بهدف وضع سياسة مشتركة تهدف الى ايجاد سياحة تراثية مستدامة تؤكد ضرورة حماية واستغلال الممتلكات العقارية .